

## الفصل الخامس الرقابة علي المصارف الإسلامية

### الرقابة المالية:

أن الرقابة بشكل عام ومنها الرقابة المالية وجدت مع وجود المجتمعات المنظمة، وتطور مفهوم الرقابة كما تطورت أهدافها بتطور دور الدولة وتطور المفاهيم الإدارية والمالية والاقتصادية.

وتعددت مفاهيم الرقابة بتعدد جهات نظرهم إلى وظيفة الرقابة وأهدافها والجهات التي تمارسها، كم تعددت مواضعها واختلاف زمن ممارستها.

### أولاً: تعريف الرقابة المالية:

لقد تعددت تعاريف الرقابة المالية وانقسمت التعاريف بالتركيز علي أحد جوانب الرقابة أكثر من باقي الجوانب ويمكننا أن نفرق بين ثلاث اتجاهات هي<sup>(١)</sup>:

#### ١. تعرف الرقابة المالية حسب اتجاه وظيفة الرقابة وأهدافها:

أن أصحاب هذا الاتجاه يعرفون الرقابة المالية بأنها " مجموعة من العمليات التي تتخذ شكل قرارات أو إجراءات يكون من شأنها تحقيق هدف أو مجموعة أهداف واضحة ومحددة".

#### ٢. تعريف الرقابة المالية حسب اتجاه إجراءات عملية الرقابة:

أن أصحاب هذا الاتجاه يعرفون الرقابة المالية بأنها: " هي مجموعة من الإجراءات والأساليب أو الخطوات التي تقوم بها جهة معينة في المنظمة للتأكد من تحصيل الإيرادات وكيفية أنفاقها ومقارنتها مع المعايير الموضوعية لكشف الانحرافات وتصحيحها".

#### ٣. تعريف الرقابة المالية حسب اتجاه أجهزة الرقابة<sup>(٢)</sup>:

أن أصحاب هذا الاتجاه يعرفون الرقابة المالية بأنها: " هي عملية تقييم وفحص ومراجعة تقوم بها أجهزة مختصة للتأكد من تحقيق المشروع للأهداف

(١) د. يوسف شباط: المالية العامة موازنة الدولة العامة، جامعة دمشق، دمشق ٢٠٠٣.

(٢) المرجع السابق، ص ٣٥.

والسياسات والبرامج الموضوعية بكفاية، مع إعطاء هذه الأجهزة سلطة التوجيه باتخاذ القرارات المناسبة التي تضمن سير العمل وأن توفر لها المعايير التي تحدد درجة الانحراف عن الأهداف والبرامج الموضوعية.

كما عرفت الرقابة بأنها: الجهد المنظم الذي يهدف إلى ضبط النشاطات المختلفة في المؤسسة وإجراء التغييرات اللازمة على المهام والتعليمات والإجراءات لعلها تحدث بالطريقة التي خطت لها<sup>(١)</sup>.

ومن هنا يمكننا وضع تعريف يشمل الاتجاهات الثلاثة:

"هي مجموعة من الإجراءات التي تقوم بها أجهزة معينة، بغية المحافظة على أموال المنظمة وضمان حسن تحصيلها، وإنفاقها بدقة وفعالية وذلك وفق ما أقرته الإدارة العليا في المنظمة، والتأكد من سلامة نتائج الأعمال والمراكز المالية وتحسين معدلات الأداء، والكشف عن المخالفات الانحرافات، وبحث الأسباب التي أدت إلى حدوثها، واقتراح وسائل علاجها لتجنب الوقوع فيها مستقبلاً".

#### ثالثاً: أهداف الرقابة المالية:

١. التحقق من أن التنفيذ جاء منسجماً مع الأهداف المرسومة في الخطة.
٢. التحقق من أن معدلات الأداء جاءت متفقة مع المعايير الموضوعية.
٣. التحقق من أن التصرفات المالية منسجمة مع القوانين والأنظمة النافذة.
٤. حصر الأخطاء والانحرافات وتحديد مواطن الهدر<sup>(٢)</sup>.
٥. اقتراح الحلول المناسبة للأخطاء.

#### رابعاً: التطور التاريخي للرقابة المالية:

إن نشأة الرقابة المالية جاءت نتيجة تطور المنظمات وذلك من خلال اتساع إنتاجها وأعمالها المالية.

كما أن تطور الدول واتساع أعمالها بحيث أصبحت تتدخل في الأمور الاقتصادية في الدولة. فكان نتيجة ذلك زيادة الأموال العامة في الدولة فأصبح من الضرورة الحفاظ عليها من العبث والضياع.

(١) داود شعبيقة، أنظمة إعداد المشرفين، المركز العربي للتدريب المهني، ٢٠٠١، ص ٩٦.  
(٢) د. محمد رسول العموري: الرقابة المالية العليا، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت ٢٠٠٥.

كما كان للكوارث والأزمات المالية التي حدثت دور كبير في إنشاء الأجهزة الرقابية المالية.

لقد كانت فرنسا السبّاقة في إيجاد أول هيئة للرقابة علي الأموال العامة حيث انشأ الملك "سانت لويس" غرفاً للمحاسبة.

أما في إنكلترا فقد أنشأت هيئة الرقابة المالية في عام ١٨٦٦. وفي الولايات المتحدة أنشأت هيئة عليا للرقابة المالية بموجب قانون الموازنة عام ١٩٢١. كما أنشأت أول معهد للمراقبين الماليين عام ١٩٣٠ وذلك للاهتمام بالأسس العلمية للإدارة<sup>(١)</sup>.

أما في بعض الدول العربية:

- في سورية: أنشأ ديوان المحاسبة سنة ١٩٣٨ والذي أطلق عليه اسم الجهاز المركزي للرقابة المالية سنة ١٩٦٧.
- في مصر: أنشأ ديوان المحاسبة سنة ١٩٤٢ ثم تطور هذا الجهاز إلى الجهاز المركزي للحسابات في سنة ١٩٦٤.
- في لبنان: أنشأ ديوان المحاسبة سنة ١٩٥١ وتم تعديله سنة ١٩٥٩

#### التطور الوظيفي للرقابة المالية:

تطور مفهوم الرقابة المالية بتطور المبادئ التي تحكم النشاط المالي للمنظمات. حيث بدأت بمفهومها المالي التقليدي علي الرقابة المحاسبية القائمة علي المراجعة المستندية والتحقق من سلامة تطبيق القوانين المالية.

أن الرقابة المالية - وفق المنهج الحديث - لم تعد قاصرة علي الإجراءات التي تتبع لمراجع الحسابات والتصرفات المالية، بل تجاوزت هذا المفهوم إلى تقييم أعمال الأجهزة الخاضعة للرقابة، وقياس مدى كفاءتها وقدرتها علي تحقيق الأهداف الموضوعية وفق الزمن المحدد لها.

إذاً يمكننا القول بأن عملية الرقابة المالية انتقلت من قسم في ديوان المحاسبة إلى جهاز مستقل في الرقابة المالية.

(١) المرجع السابق، ص ٤٥.

## خامسا: مراحل عملية الرقابة المالية:

أن القيام بعملية الرقابة المالية تمر بأربع مراحل أساسية هي<sup>(١)</sup>:

### أ. مرحلة الإعداد:

قبل القيام بعملية الرقابة يجب تحضير فريق العمل الذي سوف يقوم بعملية الرقابة وتعدّ هذه المرحلة من المراحل الهامة لأن اختيار أفراد العمل الأكفاء سوف ينعكس بصورة جيدة علي باقي المراحل.

لذلك علي المراقب المالي أن يتمتع بعدد من الخصائص منها:

١. قدرة المراقب المالي علي توفير معلومات دقيقة عن أوجه نشاط المنشأة المالي.

٢. الإلمام بأوجه نشاط المنشأة الخاضعة للرقابة.

٣. قدرة المراقب المالي الاتصال مع جميع إدارات المنشأة.

٤. اكتساب ثقة الآخرين الأمر الذي يؤدي إلى تسهيل مهمته في الرقابة وذلك من خلال تقديم المساعدة.

٥. القدرة علي تحليل البيانات المتوفرة وتحويلها إلى معلومات ذات فائدة.

٦. أن يتسم بالموضوعية والمرونة وبيتعد عن التحيز.

بعد الانتهاء من عملية الأعداد نأتي للمرحلة التالية وهي:

### ب. مرحلة جمع البيانات:

في هذه المرحلة يقوم فريق عمل الرقابة بجمع البيانات المالية من مصادرها سواء كانت محفوظة في السجلات المحاسبية أو المحفوظة على أجهزة الحواسيب واستخراج هذه البيانات وجدولتها للقيام بالعملية التي ستليها.

### ج. مرحلة الفحص:

في هذه المرحلة يقوم المراقب المالي بمقارنة البيانات التي حصل عليه مع ما هو مخطط وهنا يستعين المراقب المالي بأدوات الرقابة المالية وهي<sup>(٢)</sup>:

١. الموازنة التخطيطية: وتعتبر من أهم الأدوات المستخدمة في الرقابة وهي عبارة عن خطة شاملة لجميع عمليات المنشأة خلال مدة معينة فهي تحوي علي معايير من أجل مقارنة الانجاز الفعلي وقياس الأداء.

(١) د. كنجو عبود كنجو، د. إبراهيم وهي فهد، إدارة مالية، دار ميسرة ١٩٩٧.

(٢) المرجع السابق، ص ٣٤

٢. التحليل المالي: يعتبر التحليل المالي الخطوة الأساسية في الرقابة المالية لأن هذه العملية تتضمن مقارنة الخطط الموضوعية ومستوى تنفيذها، والمقارنة بين الفترات الزمنية المختلفة وبين المنشآت المتماثلة. وتتم عملية المقارنة في التحليل المالي من خلال:

١. تحليل القوائم المالية: وذلك من خلال الميزانية العمومية وحساب الدخل

٢. التحليل عن طريق النسب المالية المختلفة: مثل نسب السيولة والربحية والعائد علي الاستثمار.

#### د. التقارير المالية:

بعد الانتهاء من العمليات السابقة يأتي دور رئيس فريق عمل الرقابة لإعداد التقرير المالي للمدير ليصبح علي علم بكل العمليات المالية أثناء تنفيذ الخطة المالية وعند الانتهاء منها.

وهذه التقارير يجب أن تكون مختصرة وذلك من خلال أما عرضها علي شكل رسوم بيانية أو بأشكال أخرى تظهر مدى التغيرات المالية التي تحدث في المنشأة وتعرض أسباب المشاكل المالية.

#### سادسا: أنواع الرقابة المالية:

إن للرقابة المالية أنواع متعددة وقد صنفت إلى ثلاثة أصناف وهي<sup>(١)</sup>:

- الرقابة حسب التوقيت الزمني.
- الرقابة حسب موضوع الرقابة.
- الرقابة حسب الجهة التي تمارس الرقابة.

#### ١. الرقابة المالية حسب التوقيت الزمني:

يمكن تقسيم الرقابة إلى:

##### أ. الرقابة المالية السابقة:

وهي الرقابة التي تتم قبل اتخاذ الإجراءات التنفيذية التي تؤدي إلى صرف الأموال، أي لا يمكن صرف الأموال قبل الحصول علي موافقة من الجهة المختصة بالرقابة، ويمكننا أن نقول عن هذا النوع من الرقابة بـ (الرقابة الوقائية).

(١) الرقابة المالية علي الجودة، ديفيد ميلز، ترجمة د. طارق حمدي الساطي. ٢٠٠١

## ب. الرقابة المالية المرافقة:

تتمثل هذه الرقابة في مختلف عمليات المتابعة التي تجريها الأجهزة الرقابية المختصة علي ما تقوم به إدارات المنشأة من نشاط مالي يتعلق بالنفقات التي تقوم بها والإيرادات التي تحصل عليها، إن هذا النوع من الرقابة يمتاز بالاستمرار والشمول، حيث يبدأ مع تنفيذ الأعمال ويتابع خطوات التنفيذ. إن أهم ما يميزها هو اكتشاف الأخطاء لحظة وقوعها، فيساعد علي اتخاذ ما يلزم من إجراءات تصحيحه.

## ت. الرقابة المالية اللاحقة:

وهي عملية مراجعة وفحص الدفاتر المحاسبية ومستندات التحصيل والصرف والحساب الختامي، وكافة النشاطات الاقتصادية التي قامت بها المنشأة، وذلك بعد أن تكون كافة العمليات المالية الخاضعة للرقابة قد انتهت وذلك للتعرف علي المخالفات المالية والانحرافات التي وقعت. ويمكن انطلق علي هذا النوع من الرقابة بـ (الرقابة الكاشفة).

## ٢. الرقابة المالية من حيث موضوعها:

### أ. الرقابة المحاسبية:

إن هذا النوع من الرقابة يقوم علي مراجعة جميع السجلات المحاسبية والميزانية الختامية كما يقوم بمراجعة جميع العمليات المالية وتفاصيلها للتأكد من صحة هذه الإجراءات التي اتبعت، وتوفر المستندات واكتمالها، وأن الصرف تم وفق الخطة المقررة.

### ب. الرقابة الاقتصادية:

وهدف هذا النوع من الرقابة إلى مراجعة نشاطات المنشأة من حيث المشروعات والبرامج التي تقوم بتنفيذها، للوقوف علي ما تم تنفيذه من أعمال وتكلفة إنجازه. وبيان نقاط الضعف في التنفيذ ومدى تحقيق النتائج.

### ت. إن الرقابة الاقتصادية تشمل:

أ. رقابة الكفاءة: وهي تعني تحقيق أكبر النتائج بأقل ما يمكن من تكاليف.

أ. رقابة الفعالية: وهي الرقابة علي مدى تحقيق النتائج المرجوة.

ث. الرقابة علي البرامج:

يهتم هذا النوع من الرقابة بمدى تحقيق الخطط والبرامج للأهداف المحددة.

٣. أنواع الرقابة من حيث الجهة التي تمارس الرقابة:

أ - الرقابة الداخلية:

يمارس عملية المراقبة الداخلية أفراد مختصون يعملون في نفس الشركة، ومن الأسباب التي تزيد من قيمة أعمال المراقبين الداخليين أنهم يكونوا معاشي لظروف العمل وأكثر إلماماً بها وبالتالي فهم أقدر علي فهم الحسابات المالية للشركة.

ب - الرقابة الذاتية:

تمارس هذه الرقابة داخل الجهة المنفذة للأعمال باعتبارها المسئولة عن التنفيذ وذلك بغرض التأكد من أن العمل يسير وفق ما هو مطلوب، والكشف عن أسباب الفشل، وذلك باعتبارها الجهة المسئولة عن عملها<sup>(١)</sup>.

ومن أجل نجاح الرقابة الذاتية فإنها تتطلب:

- توزيع العمل بين الموظفين، تحديد مسؤوليات وواجبات كل منهم بشكل يكفل الحد من الغش والأخطاء.
- أن لا ينفرد موظف واحد بإتمام عمل من أوله إلى آخره.
- تفهم الموظفين لواجباتهم الكاملة.
- تغيير واجبات الموظفين من حين لآخر بما لا يتعارض مع مصلحة العمل، وأن الحكمة من هذا هو اكتشاف أي تواطؤ قد يحصل بين الموظفين في الإدارة الواحدة.
- أن يجري جرد مفاجئ أو تفتيش دوري للخزينة.

(١) المرجع السابق، ص ٦٥.

## ج- الرقابة الخارجية:

يتولى عملية الرقابة الخارجية خبراء مختصون من خارج المنظمة، وعادة ما يكونون ممثلين لمكاتب مستقلة ومتخصصة، والهدف الأساسي للمراقبين الخارجيين هو التقييم الدقيق لمدى ملائمة أدوات الرقابة المالية المستخدمة لتقييم الأداء المالي للشركة وإلى كشف الانحرافات، ويقوم المراقبون بعد التأكد من النتائج بإبلاغها إلى الجهات الإدارية العليا والجهات المسؤولة أو المدير المالي، وعادة ما تتم الرقابة الخارجية بشكل دوري وعلي أساس سنوي ومهمة المراقب لخارجي هي التعليق علي الرقابة الداخلية وبيان مستوى وجودة الأداء للرقابة الداخلية.

### سابعاً: أغراض الرقابة المالية:

تخدم الرقابة غرضين رئيسيين متكاملين هما التقييم وتحديد المسؤولية الإدارية والقانونية والمالية حيث يركز التقييم علي المهمات والأداء المالي بينما يركز غرض تحديد المسؤولية علي الجوانب السلوكية بغية تحديد المسؤولين عن الانحراف واتخاذ الإجراءات القانونية بحقهم وتحت هذين الغرضين يندرج العديد من الأغراض العامة للرقابة المالية والتي حددتها العوامل في التالي<sup>(١)</sup>:

#### ١. أهداف سياسية:

وتتمثل في احترام رغبة الهيئة التشريعية وعدم تجاوز الأولويات والمخصصات التي تم رصدتها لتنفيذ المشاريع والخدمات العامة.

#### ٢. أهداف اقتصادية:

وتتمثل في كفاءة استخدام الأموال العامة والتأكد من إنفاقها في أفضل والأوجه التي تحقق أهداف المؤسسة، ومنع صرفها علي غير الأوجه المحددة، وكذلك المحافظة علي الأموال العامة من السرقة والتلاعب.

#### ٣. أهداف قانونية:

وتتمثل في التأكد من أن مختلف التصرفات المالية تمت وفقاً للأنظمة والقوانين والتعليمات والسياسات والأصول المالية المتبعة، وتركز

(١) نائل عبد الحافظ العوامل، الإدارة المالية العامة بين الإدارة والتطبيق، ص ٢٩١-٢٩٧

الرقابة القانونية علي مبدأ المسؤولية والمحاسبة حرصا علي سلامة التصرفات المالية وتحديد المسؤولين عن الانحرافات والتوصية بالإجراءات الوقائية والتصحيحية.

#### ٤. أهداف اجتماعية:

تتمثل في منع ومحاربة الفساد الإداري والاجتماعي بمختلف صوره وأنواعه مثل الرشوة والسرققة والإهمال والتقصير وتعبير ظاهرة الفساد بصورها المختلفة من العوامل إهدار الموارد المالية والحد من النمو الاقتصادي ومن مستوي الرفاهية الاجتماعية وأنة يخل بمصداقية المؤسسة العاملة، ويحد من فاعليتها كما أن هناك ارتباطا قويا بين مستوي الفساد وحقوق الإنسان حيث أن الظلم الاجتماعي والفقير والعنف غالبا ما تكون مرتبطة بالفساد<sup>(١)</sup>.

#### ٥. أهداف إدارية وتنظيمية:

وتحتوي علي مجموعه من الأمور التي من شأنها المحافظة علي الأموال العامة واستعمالاتها المشروعة بكفاءة وفاعلية وتتمثل الأهداف الإدارية والتنظيمية في الجوانب التالية:

أ. تساعد علي تحسين عملية التخطيط وزيادة فعاليتها في مواجهة المستقبل.

ب. الرقابة تساعد علي توحيد وتوجيه الجهود لإنجاز الأغراض والأهداف المحددة للمؤسسة بكفاءة وفعالية.

ت. تساعد الرقابة علي اتخاذ القرارات المناسبة من خلال المعلومات الراجعة التي يكشف عنها التنفيذ والواقع العملي، وبالتالي تطوير قدرة الإدارة علي اتخاذ القرارات المناسبة.

ث. تساعد علي تقييم الوضع المالي والاقتصادي للمؤسسة وكذلك تقييم أداء العاملين لأغراض الحوافز والتدريب.

---

(١) الوقائية من الغش والفساد والكشف عنها، توصيات المؤتمر السادس عشر للمنظمة الدولية للهيئات العليا للرقابة المالية، ترجمة د. طارق الساطي، ص٣، ١٩٩٨.

## ثامنا: أساليب تنفيذ الرقابة:

تقوم جهات الرقابة بتنفيذ مهامها وبطرق مختلفة وغالباً ما تحدد الأنظمة الرقابية نوعاً من هذه الأساليب باتباعها من قبل الجهة المسؤولة عن القيام بالرقابة ومنها<sup>(١)</sup>.

■ **الرقابة الشاملة:** وفقاً لهذا الأسلوب تتولى جهات الرقابة إجراء رقابة عامة وتفصيلية على جميع المعاملات المالية التي تنفذها الجهات الخاضعة للرقابة.

■ **الرقابة الانتقائية:** وفقاً لهذا الأسلوب يتم اختيار عينة من بين المعاملات المالية المراد مراقبتها وفحص تلك العينة كنموذج قياسي للأعمال المالية للجهة الخاضعة للرقابة. ويتم استخدام أسلوب الرقابة بطرق متعددة: عينة عشوائية وعينة إحصائية..... الخ.

■ **الرقابة المستمرة:** يتضح أسلوب الرقابة المستمرة في الرقابة الداخلية التي يمارسها محاسب الإدارة، حيث يتم الفحص والمراقبة بشكل دائم ومستمر للمستندات والقيود الحسابية للجهة الخاضعة للرقابة طوال العام.

■ **الرقابة الدورية:** وتتم الرقابة على فترات دورية خلال السنة، كأن تقوم أجهزة الرقابة الخارجية بمراجعات دورية لبعض الوحدات الخاضعة للرقابة، أو في حالة جرد المخازن والعهد في فترات تحددها الإدارة، أو جهة الرقابة أو في حالة إجراء الرقابة السنوية على الحسابات النهائية لكل عام وإصدار التقرير الرقابي السنوي.

■ **الرقابة المفاجئة:** تتولى جهة الرقابة إجراء رقابة مباغته تستهدف موضوعات معينة نتيجة أخبار مسبقة عن مخالفة مالية أو بناء على طلب من جهات مسؤولة، وقد يتولى جهاز الرقابة هذه الطريقة بين فترات وأخرى لجعل الهيئات الخاضعة للرقابة في حالة شعور دائم بيقظة الجهاز الرقابي ومتابعة مهامه الرقابية.

(١) كنجو كنجو، الإدارة المالية، منشورات جامعة حلب، ٢٠٠٥.

## تاسعا: المجالات التي تشملها الرقابة المالية:

١. الرقابة علي الاستثمار .
٢. الرقابة علي الإيرادات.
٣. الرقابة علي المصروفات.
٤. الرقابة علي الأجور والمرتبات.
٥. الرقابة علي حركة النقدية المستقلة من مدخلات ومخرجات.

## عاشرا: سبل نجاح الرقابة المالية:

١. الاعتماد علي المبادئ العلمية في تنظيم وإدارة نشاط الرقابة المالية.
٢. الربط بين كل من التخطيط المالي والتحليل المالي والرقابة المالية.
٣. توفير وسائل اتصال فعالة ونظام متطور للمعلومات يعتمد علي الحاسوب.
٤. الاعتماد علي الكوادر المدربة والمؤهلة.
٥. توفير قدر كاف من البساطة والوضوح والمرونة في أساليب الرقابة المالية.

## ضعف الرقابة سبب في حدوث الأزمة المالية:

لقد أصابت الهزة العنيفة التي مرت بها أسواق المال خلال الأشهر الماضية النظام المالي الذي تأسس عام ١٩٤٤م في "بريتون رودز".  
فما طبيعة هذه الأزمة والعوامل التي تسببت وأدت بأسواق المال إلى هذا المصير؟ إن انخفاض أسعار العقار في الولايات المتحدة أدى إلى خسائر لجميع من اشتروا أصولاً مدعومة برهن عقاري ونجم عن هذه الخسائر تعرض الكثير من المؤسسات المالية لديون هائلة في الوقت الذي لم توفر ليها قدر كافٍ من الرساميل لتوفير الاعتمادات اللازمة لتغطية الخسائر، وعليه سعت المؤسسات المتعثرة لسداد ديونها وزيادة رأسمالها عن طريق بيع أصول الذي دفع تلك الأصول للانخفاض مما أدى إلى مزيد من التراجع في حجم رؤوس الأموال<sup>(١)</sup>.

(١) وظيفة المراقب المالي "نور المحاسب الإداري" تأليف جانيس م. روهيل وأندرسون م. براج ترجمة د. أحمد محمد زامل ١٣، مركز البحوث السعودية ٢٠٠٤.

هذه الصورة ليست في الحقيقة إلا من آثار التغييرات التي شهدتها أسواق المال في الولايات المتحدة علي الصعيدين الرقابي التشريعي خلال السنوات الأخيرة وتحديدًا في الفترة التي تولى فيها " آلان جرينسبان " رئاسة المصرف الفيدرالي الاحتياطي وهو البنك المركزي في الولايات المتحدة.

فقد قاد هذا الرجل سلسلة من الإجراءات كانت لابد من أن تؤدي إلى المصير المحتوم الذي انحدرت إليه أسواق المال اليوم.

أولى هذه الإجراءات هي قيام "جرينسبان" بإخضاع الاقتصاد الأمريكي واقتصاديات الدول المرتبطة بالدولار الأمريكي إلى سلسلة متعاقبة من أسعار الفائدة المتدنية الأمر الذي أدى إلى استعاضة المؤسسات المالية، والتي تترصد أرباحها عادة من الفوائد، عن انخفاض أسعار الفائدة بإتباع منتجات ائتمانية جديدة وأوراق مالية معقدة مثل المشتقات المدعومة بالرهن العقاري وإيجاد قروض أولية ثانوية حتى تتمكن بواسطتها من إدراج رسوم جديدة تصب في خزينة تلك المؤسسات.

الأجراء الثاني وهو التآكل التدريجي لقانون "غلاس سيغال" وهو القانون الذي صدر عام ١٩٣٣م بعد انهيار الأسواق عام ١٩٢٩م والكساد الذي ساد الولايات المتحدة عام ١٩٣٠م.

وبموجبه منع هذا القانون البنوك التجارية من الدخول في أنشطة البنوك الاستثمارية والتأمين وقطاع أعمال الوساطة باعتبارها قطاعات عالية الخطورة وقد تعرض أصول البنوك التجارية للخطر. إلا أن هذا القانون قد لتآكل تدريجي خلال الأعوام من ١٩٨٦م وحتى عام ١٩٩٨م.

وفي عام ١٩٩٩ تمكن تحالف نشط من البنوك التجارية من إصدار قانون "جرمان ليش باليلي" الذي أتاح للبنوك الدخول في الأنشطة الاستثمارية.

الأجراء الثالث الذي تسبب في هذه الأزمة فهو قيام المصرف الاحتياطي الفيدرالي بقيادة "جرينسبان" بنقل الأشراف على أنشطة البنوك إلى هيئة سوق المال، وكان بمثابة دعوة مفتوحة للبنوك للالتفاف على الكثير من القواعد التنظيمية والرقابية.

إذ أن هيئة أسواق المال لم يكن بمقدورها استيعاب أو الرقابة المالية علي الأوراق المالية المعقدة التي كانت البنوك الاستثمارية تتاجر فيها<sup>(١)</sup>. ومن أمثلة أساليب الالتفاف علي القوانين قيام تلك المصارف بإيجاد القرض الأولي الثانوي عن طريق إقناع مؤسسات التمويل بإعادة التأمين علي فوائد الدفعات التي تجاوزت بكثير صافي القيمة ومن ثم بيع الاتّمان المشكوك بها لهذه التأمينات لوكالات التأمين وبهذا تتمكن هذه البنوك من شراء القروض الثانوية من بعضها البعض باستخدام أصولها. وهذا لم يمر لو أن أنشطة البنوك ظلت تحت رقابة المصرف الاحتياطي الفيدرالي.

إن السبب الرئيسي في الكارثة المالية الحالية هو الجشع والالتفاف علي التشريعات والأنظمة الرقابية والتي وجدت أصلاً لحماية الأسواق من المغامرة والتهور والمضاربة غير المتحوطة بأموال المودعين والمستثمرين، ولو لم يدفع البنوك التجارية إلى تدمير قانون "غلاس" لما عرضت هذه البنوك أصولها للمخاطرة غير الضرورية.

### الرقابة علي المصارف الإسلامية:

#### أولاً: مفهوم الرقابة المصرفية:

الرقابة هي جوهر عملية الإدارة، تحتاجها كل المشروعات للتأكد أن الخطط قد نفذت وأن النتائج المرغوبة قد تحققت وهي تعني التحقق من أداء العمل وتنفيذ البرامج وفق الأهداف الموضوعية ووفق القواعد والإجراءات والتعليمات والأوامر التي تصدر من مختلف المستويات.

وبهذا تشكل الرقابة أداة يمكن من خلالها التحقق من أن الأهداف والبرامج قد نفذت بالأسلوب المعين وبدرجة الكفاية المحددة وفي الوقت المحدد للتنفيذ أي وفق الجدول الزمني لعملية التنفيذ<sup>(٢)</sup>.

والأساليب التي تستخدم في الرقابة تختلف من منظمة إلى أخرى وذلك وفقاً لطبيعة البيئة التي يعمل فيها البنك<sup>(٣)</sup>، وبشكل عام يمكن تعريف

(١) المرجع السابق، ص ٣٣.

(٢) أحمد سليمان خصاونة، الرقابة علي البنوك، عمان، الأردن، دار وائل للنشر والتوزيع، ٢٠٠٠، ص ٢٣.

(٣) الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر، ٢٠٠٤.

الرقابة المصرفية علي أنها مجموعة من القواعد والإجراءات والأساليب التي تسيير عليها أو تتخذها السلطات النقدية والبنوك المركزية والبنوك بهدف الحفاظ علي سلامة المركز المالي للمؤسسات المصرفية توصلًا إلى تكوين جهاز مصرفي سليم وقادر يساهم في التنمية الاقتصادية ويحافظ علي حقوق المودعين والمستثمرين، وبالتالي علي قدرة الدولة والثقة بأدائها، يتولى الرقابة بصورة أساسية البنك المركزي بأساليب مختلفة، ويمكن أن تكون الرقابة من داخل البنك بشكل يهدف إلى تحقيق الغاية المنشودة<sup>(١)</sup>.

### ١. أنواع الرقابة المصرفية:

نجد للرقابة البنكية ثلاثة أنواع وهي:

#### أ. الرقابة الوقائية:

تهدف الرقابة الوقائية إلى تخفيض معدلات المخاطرة التي يتعرض لها البنك خلال ممارسته لنشاطه والأدوات الموظفة في تطبيق هذا النوع من الرقابة وهي التوجيهات والتعاليم الصادرة عن البنك المركزي والموجهة إلى البنوك العاملة في السوق المحلية التي تأمر هذه البنوك بالالتزام بمعايير كفاية الأموال الخاصة وفق مقررات لجنة بازل ومعدلات السيولة ومعدلات التعرض إلى المخاطر المسموح بها، وفيما يخص الوصول إلى تحقيق التوازنات المالية الرئيسية وتحديد نسبة التسليفات إلى الودائع وغيرها من النسب الأخرى.

#### ب. رقابة الأداء:

تقوم السلطات الرقابية بتقييم أداء البنوك وإدارتها عن طريق تحصيل المعلومات والبيانات المنتظمة الصادرة عن البنوك وفي حال تبين للسلطات الرقابية وجود اختلالات وتجاوزات لدى بنك ما فإنها تناقش هذه الموضوعات مع القائمين علي هذا البنك وتحثهم علي تصحيح هذه التجاوزات.

#### ت. الرقابة التصحيحية:

تهدف الرقابة التصحيحية إلى تقويم الاختلاف بين ما هو مخطط وما هو منفذ فعلا علي الواقع كما تهدف إلى معرفة الأسباب التي تقف وراء هذا

(١) أنطوان الناشف، خليل الهندي، العمليات المصرفية والسوق المالية، مؤسسة حديثة للكتاب، ج١، لبنان، ١٩٩٨.

الانحراف والاستفادة من هذه المعرفة في تجنب الوقوع في هذه الانحرافات في  
المرات القادمة<sup>(١)</sup>.

## ٢. أهمية الرقابة البنكية:

تلعب نظم الرقابة علي أعمال البنوك دورا أكثر أهمية مما هو عليه في  
المنشآت الأخرى وذلك للأسباب التالية:

أ. توفير الحماية والضمان والأمان لأموال المودعين لدى البنك من خلال  
وسائل الرقابة.

ب. نظرا لأهمية الدور الذي تلعبه البنوك في تمويل مشاريع التنمية  
الاقتصادية فإن البنك المركزي في مختلف الدول يتدخل بطرق  
مباشرة أو غير مباشرة في توجيه البنوك في تمويل الأموال المتجمعة  
لديها.

ت. باعتبار البنوك التجارية لها اتصال مع الجمهور بشكل مستمر و علي  
نطاق واسع مما يقتضي إيجاد نظم دقيقة ومحكمة للمحاسبة  
والمراقبة لأن الوقوع في أي خطر يؤثر علي سمعة البنك لدى الزبائن.

ث. من خصائص البنوك ارتفاع درجات المخاطرة في الأعمال التي تقوم  
بها، لذا فمن الضروري مراقبة أنشطتها وبالتالي الحد من المخاطر.

ج. تقتضي أعمال البنوك الدقة والأمانة والسرعة مما يستلزم وجود نظم  
للمراقبة المالية خاصة وأن السلعة المتداولة في هذه البنوك هي النقود،  
كما أن النقود هي الأكثر عرضة للاختلاس.

ح. الأموال الخاصة عادة تكون صغير بالنسبة لحجم العمليات التي يقوم  
بها البنك، لذلك فإن الثقة هي أساس ائتمان البنك، مما يستلزم  
وجود نظم محاسبية ورقابية سليمة للمحافظة علي استمرار هذه  
الثقة.

خ. يمكن نظام الرقابة علي البنوك خاصة التجارية من أداء خدماتها  
لعملائها، بدقة وسرعة مما يساعد علي اجتذاب العملاء.

(١) طارق عبد العال حمادة، التطورات العالمية وانعكاساتها علي أعمال البنوك، الدار الجامعية، ٢٠٠٣.

### ٣. أهداف الرقابة المصرفية:

من أهم الأهداف التي تسعى الرقابة البنكية لتحقيقها ما يلي:

أ. الحفاظ علي استقرار النظام المالي والمصرفي:

يتضمن ذلك تجنب مخاطر إفلاس البنوك من خلال الإشراف علي ممارسات المؤسسات المصرفية، وضمان عدم تعثرها حماية للنظام المصرفي والنظام المالي ككل، كما يتضمن أيضا وضع القواعد والتعليمات الخاصة بإدارة الأصول والخصوم سواء بالنسبة للعمليات المحلية أو الدولية.

ب. ضمان كفاءة الجهاز المصرفي:

يتم ذلك من خلال فحص الحسابات والمستندات الخاصة بالبنوك للتأكد من جودة الأصول وتجنب تعرضها للمخاطر، وتقييم العمليات الداخلية للبنوك وتحليل العناصر المالية الرئيسية، وتوافق عمليات البنوك مع الأطراف العامة للقوانين الموضوعة وتقييم الواقع المالي للبنوك للتأكد من قدرتها علي الوفاء بالتزاماتها، بهدف الحفاظ علي تمويل بعض الأنشطة الاقتصادية والمؤسسات الحيوية والهامة والتي لا يستطيع القطاع الخاص تدبير تمويلها بالكامل.

ت. حماية المودعين:

يتم ذلك من خلال تدخل السلطات الرقابية لفرض سيطرتها واتخاذ الإجراءات المناسبة لتفادي المخاطر المحتملة التي قد تتعرض لها الأموال في حالة عدم تنفيذ المؤسسات الائتمانية التزاماتها اتجاه المودعين وخاصة المتعلقة بسلامة الأصول<sup>(١)</sup>.

### ٤. متطلبات الرقابة المصرفية الفعالة:

هناك مجموعة من المبادئ التي وضعتها لجنة بازل للرقابة المصرفية واعتبرتها متطلبات أساسية لنظام رقابة فعال، حيث تعتقد أن هذه المبادئ سوف تساعد في تحقيق الاستقرار المالي، ونشر مفاهيم موحدة للرقابة البنكية وبالتالي تسهيل عملية التعاون الرقابي بين الدول، كما تساهم فيفتح المجال أمام السلطة الرقابية في إمكانية وضع إستراتيجية لتحسين أدائها، ومن أهم هذه المبادئ ما يلي:

(١) عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية،

- ١- مسؤوليات وأهداف واضحة ومحددة لكل هيئة تشارك في الرقابة علي البنوك.
- ٢- تحديد الأنشطة المسموح بها للمؤسسات المرخصة والخاضعة للرقابة البنكية بكل وضوح.
- ٣- يجب أن تحدد السلطات الرقابية حد أدنى لمتطلبات رأس المال، وتحدد مكونات رأس مال البنك أخذه بالاعتبار قدرة البنك علي احتواء الخسائر، حيث لا يجب أن تقل هذه المتطلبات عن ما هو محدد في اتفاقية لجنة بازل (معيار كفاية الأموال الخاصة).
- ٤- علي السلطات الرقابية التأكد من أن البنوك تضع سياسات وإجراءات وقواعد ملائمة لتقييم نوعية الأصول وكفاية المخصصات والاحتياطات لمواجهة خسائر القروض.
- ٥- ينبغي أن تقوم السلطة الرقابية بإجراء اتصال منظم مع إدارات البنوك وأن تكون علي درجة واسعة من فهم عمليات هذه البنوك<sup>(١)</sup>.
- ٦- ينبغي أن يتألف نظام الرقابة البنكية الفعال علي أسلوبين للمراقبة الأول الرقابة المكتبية من خلال البيانات والتقارير الدورية والثاني من خلال الرقابة الميدانية.
- ٧- ينبغي أن يتوفر للسلطة الرقابية وسائل للحصول علي التقارير الدورية والإحصائيات الواردة من البنوك علي مستوى كل وحدة وعلي مستوى موحد، وأن تعمل علي دراسة وتحليل هذه التقارير والإحصائيات.
- ٨- يجب أن تتأكد السلطة الرقابية من أن كل بنك يحتفظ بسجلات صحيحة معدة وفقا لسياسات وممارسات محاسبية متكاملة، والتأكد من قيام البنك بنشر ميزانيته التي تعكس مركزه المالي بصورة منتظمة.
- ٩- يجب أن تقتنع السلطة الرقابية بأن لدى البنوك سياسات وإجراءات مناسبة لتحديد ومتابعة وضبط المخاطر المحلية ومخاطر تحويل

(١) فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمن الدوري، إدارة البنوك، دار وائل، الطبعة الثالثة، عمان، ٢٠٠٦.

الأموال في عمليات الإقراض الخارجية أو في نشاطات الاستثمار والسيطرة عليها والاحتفاظ باحتياطي كاف ضد هذه المخاطر.

١٠- يجب أن يتوفر للسلطة الرقابية وأن يكون تحت تصرفها تدابير رقابية كافية كاتخاذ الإجراءات التصحيحية في الوقت المناسب عندما تفشل البنوك في الالتزام بأحد المعايير الرقابية مثل: توافر الحد الأدنى لكفاية رأس المال الخاص، أو عندما تحدث انتهاكات بصورة منتظمة، أو في حالة تهديد أموال المودعين بأي طريقة أخرى<sup>(١)</sup>.

### ثانياً: طبيعة المصارف الإسلامية:

جاءت نشأة المصارف الإسلامية تلبية لرغبة المجتمعات الإسلامية في إيجاد صيغة للتعامل المصرفي بعيداً عن شبهة الربا من دون استخدام سعر الفائدة وإذا بعد تحريم الربا الموسوق الديني لنشؤ المصارف الإسلامية<sup>(٢)</sup>.

ويعود ظهور المصارف الإسلامية إلى عام ١٩٤٠م عندما أنشئت في ماليزيا صناديق الادخار تعمل من دون فائدة وبعدها في أواخر الأربعينيات بدأ التفكير المنهجي المنظم يظهر في الباكستان من أجل وضع تقنيات تمويلية تراعي للتعاليم الإسلامية، وتجربة مدينة عمر التابعة لمحافظة الدقهلية بمصر وتعد أول تجربة للمصارف الإسلامية ولكنها لم تستمر طويلاً.

قد بدأت في عام ١٩٦٣م - ١٩٦٧م وقد تمثلت التجربة في إنشاء بنك الادخار المحلي، وهو بنك محلي يعمل علي وفق الشريعة الإسلامية، والتي يطلق عليها آنذاك اسم البنوك الإسلامية نسبة للظروف السياسية آنذاك.

وقد أنشأ أول بنك إسلامي حكومي في مصر وهو بنك ناصر الاجتماعي الذي تأسس في عام ١٩٧١م، إذ يقوم هذا البنك بأخذ الودائع ويستثمرها في المشروعات والمقاولات الصغيرة ويوزع أرباحها علي المودعين بحسب حصة أموالهم في الاستثمار.

(١) محمد عبد الفتاح الصيرفي، إدارة البنوك، دار المناهج، الطبعة الأولى، عمان، ٢٠٠٦.

(٢) حيدر يونس الموسوي، المصارف الإسلامية، أداءها المالي وأثرها في سوق الأوراق المالية، الطبعة الأولى، دار البارودي للنشر والتوزيع، الأردن، عمان وسط البلد، شارع حسين، ٢٠١١، ص ١٢-٢٤.

وجاء الاهتمام الحقيقي بإنشاء المصارف الإسلامية تعمل طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية في توصيات مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية والذي انعقد في مدينة جدة في المملكة العربية السعودية عام ١٩٧٢م وإذ نص على ضرورة إنشاء بنك إسلامي دولي، ولم تأخذ المصارف الإسلامية طابعها الخاص بوضعها مؤسسات تمويل أو استثمار إلا في أواسط السبعينيات عندما أقر المؤتمر الثاني لوزراء مالية الدول الإسلامية المنعقد بجدة عام ١٩٧٤م إنشاء البنك الإسلامي للتنمية والذي باشر أعماله في عام ١٩٧٥م.

وليكون ذلك أول مؤسسة إسلامية تمويلية دولية في العالم، تهدف إلى دعم التنمية الاقتصادية الاجتماعية في دول العالم الإسلامي، وتنفيذ أحكام الشريعة الإسلامية سواء في أهدافها وغايتها أو وفق أساليبها ووسائلها، وأعقبه بنك دبي الإسلامي في عام ١٩٧٥ ليصبح أول مصرف إسلامي نشأ لأفراد، ثم تتوالى إنشاء المصارف الإسلامية حتى بلغ عددها ٢٥ مصرفاً في نهاية السبعينيات وبعدها ارتفع إلى ١٠٠ مصرف في نهاية عقد الثمانينات واستمرت وتيرة التوسع والانتشار للمصارف الإسلامية إلى أن وصل عام ١٩٩٦م عدد المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية إلى ١٩٩ مصرفاً ومؤسسة تمويلية موزعة على ٣٤ دولة<sup>(١)</sup>.

وقد اتخذ انتشار المصارف الإسلامية أسلوبين متميزين تمثل الأول في إنشاء المؤسسات المصرفية الإسلامية جنا إلى جنب مع البنوك التقليدية أمامها ملوك الناتج تمثل في إعادة هيكلة كاملة للجهاز المصرفي يتمشي مع أحكام الشريعة الإسلامية مع إلغاء البنوك التقليدية وهذا الأسلوب الأخير التحول قد اخذ بدور طريقتين مختلفتين أيضاً تمثل الدور في التجربة الإيرانية التي قامت بتحويل كامل للاقتصاد الوطني بما فيها الجهاز المصرفي إلى نظام إسلامي شامل والتجربة الباكستانية التي تضمن أسلمة الاقتصاد أسلوباً وتدرجياً إذ بدأ أولاً بأسلمة الجهاز المصرفي<sup>(٢)</sup>.

(١) حيدر يونس الموسوي، مرجع سابق، ص ٢٦.

(٢) عبد الجبار حميد البهاني، الوجيز في الفكر الاقتصادي الوضعي والإسلامي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠٠١، ٣٠٥.

## ١. ماهية المصارف الإسلامية وأهم أهدافها:

أصبحت المصارف الإسلامية حقيقية واقعة ليس في حياة الأمة الإسلامية فحسب ولكن في جميع بقاع العالم إذ هي منتشرة في معظم الدول. مقدمة ففكرا اقتصاديا وطبيعة خاصة وقد أصبحت هذه المصارف واقعا ملموسا وفاعلا لا تتجاوز إطار التواجد لتنفيذ أفاق التفاعل والابتكار والتعامل وإيجابية مع مستجدات العصر التي يواجهها عالم اليوم الأمر الذي يدفعها إلي التعرف علي مفهومها والإحاطة بأهدافها.

## ٢. تعريفات المصرف الإسلامية:

لقد عرف المصرف الإسلامي علي أنه: (مؤسسة نقدية تعمل علي حساب الموارد النقدية من أفراد المجتمع وتوظيفها توظيفا فعالا يكفل تعظيمها ونموها في إطار القواعد المهنية وأحكام الشريعة الإسلامية وبما يخدم شعوب الأمة ويعمل علي تنمية اقتصادياتها<sup>(١)</sup>).

كما عرفت بأنها (منظمة مالية مصرفية تزاوّل أعمالها وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية)<sup>(٢)</sup>.

كما عرفت بأنها (منظمة إسلامية تعمل في مجال الأعمال بهدف بناء الفرد المسلم والمجتمع المسلم وتنمية وإتاحة الفرص المواتية لها للنهوض علي أسس إسلامية تلتزم بقاعدة الحلال والحرام)<sup>(٣)</sup>.

وعلي الرغم من وجود عدد من التعريفات للمصرف الإسلامي إلا أنه يمكن تعريف المصارف الإسلامية علي أنها المصارف التي يلتزم بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في جميع معاملاته المصرفية والاستثمارية من خلال تطبيق مفهوم الوساطة المالية القائمة علي مبدأ المشاركة في الربح والخسارة<sup>(٤)</sup>.

(١) محسن أحمد الخضيري، البنوك الإسلامية، ط٣، ايتراك للنشر والتوزيع، مصر، ١٩٩٩، ص ١٧.  
(٢) عبد الرازق رحيم الهيني، المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق، ط١، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن ١٩٩٤، ص ١٧٤.  
(٣) عبد العزيز شاكرك الكبيسي، المصارف الإسلامية وأهم التحديات المعاصرة، من بحوث المؤتمر العلمي المستوي الرابع عشر للمؤسسات المالية الإسلامية، معالم الواقع وأفاق المستقبل، م٥، ٢٠٠٥، ص ١٢١٩.  
(٤) محمود عبد الكريم أحمد رشيد، الشامل في المعاملات المصارف الإسلامية، ط١، دار أنفاس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠٠١، ص ١٦.

يتضح مما سبق أن هنالك اتفاقاً بين هذه التعريفات المتعددة علي كون المصارف الإسلامية تقوم علي أسس وقواعد الشريعة الإسلامية ومبادئها وعدم تعاملها بالفائدة (الربا) أخذاً وعطاءً، وإنما تقديم حزمة من الخدمات والمنتجات المصرفية عن طريق حساب الودائع والمدخرات وتقديم آليات وأوعية استثمارية كفاء للجنب هذه المدخرات وفي نفس الوقت تتناسب والأسس أو القواعد الشرعية وأن التنافس في القطاع المصرفي بإمكانها الدخول في السوق العالمية.

وفي إطار سعي المصارف الإسلامية إلي تحقيق أهداف النظام الاقتصادي الإسلامية القائم علي أساس مبدأ الاستحقاق واستخدام الأموال في دعم التكافل الاجتماعي وتحقيق الرفاهية، فإن هذه المصارف تسعى إلي تحقيق أهداف رئيسية أهمها:

#### ١. الأهداف الاستثمارية:

تعمل المصارف الإسلامية علي نشر وتنمية الوعي الادخاري بين الأفراد وترشيد السلوك الاتفاقي للقاعدة العريضة من الشعوب بهدف تعبئة الموارد الاقتصادية الفائضة ومتوافقة مع الصيغة الإسلامية وابتكار صيغ جديدة تتوافق مع الشريعة الإسلامية وتتناسب مع التغيرات التي تطرأ في السوق المصرفية العالمية.

#### ٢. الأهداف التنموية:

تعد من السمات الرئيسية المميزة للمصارف الإسلامية مساهمتها في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، فالمصرف الإسلامي لا يستهدف تعظيم الأرباح فقط وإنما هو ملزم بمراعاة ما يعود علي المجتمع من منافع وما يلحق به من ضرر نتيجة قيامه بمزاولة أنشطته المختلفة<sup>(١)</sup>.

فالمصارف الإسلامية ينبغي أن تكون أداء فعالة للتنمية الاقتصادية في المجتمعات الإسلامية من خلال سعيها لتوفير مناخ يجذب رؤوس الأموال

(١) فادي محمد الرفاعي، المصارف الإسلامية، تقديم ريمون وتدقيق فرحات، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي، لبنان، ٢٠٠٤، ص ٥٦.

وإعادة توطين رؤوس الأموال الإسلامية داخل بلدانها، وإضافة إلى التوظيف الفعال لمواردها خدمة المجتمع الإسلامي<sup>(١)</sup>.

### ٣. الأهداف الاجتماعية:

تسعى المصارف الإسلامية إلى الموازنة في تحقيق الأرباح الاقتصادية من جهة وتحقيق الأرباح الاجتماعية من جهة أخرى فضلا عن التوزيع العادل للدخول والثروة في المجتمع الإسلامي.

إن المصرف الإسلامي عن طريق صناديق الزكاة التي لديها يقوم برعاية أبناء المسلمين والعجزة وتوفيق البيئة الملائمة لرعايتهم وإقامة المرافق الإسلامية العامة وتوفير سبل التعليم والتدريب للمسلمين وتقديم المنهج الدراسي ويعمل الهدف الإسلامي علي إحياء فريضة الزكاة وإنعاش روح التكافل الاجتماعي بين أفراد الأمة الإسلامية.

ويرى الباحث أن الأساس الاجتماعي الايجابي في المصارف الإسلامية يسعى إلى تأكيد التوجيهات الروحية في اقرار دور العمل ويوضع رأس المال في موضعه الصحيح بحيث يكون خادما ووسيلة يستطيع أن يجدها لك قادر علي الاستثمار والاستفادة منه.

مما سبق تبين الأهداف التي تسعى المصارف الإسلامية إلى تحقيقها ولكن في الواقع العملي لا نجد صدي واضح لهذه الأهداف النبيلة في الحياة العملية، لذا لم نجد لحد الآن أي إحصائيات أو تقارير عن برامج اجتماعية أو تنمية أقامتها المصارف الإسلامية.

### ٤. السمات المميزة للمصارف الإسلامية:

ويتميز المصرف الإسلامي بخصائص وسمات وتتمارس أعمالها المصرفية بأسلوب مختلف عن أعمال المصارف التجارية التقليدية، فالمصارف التجارية عبارة عن مؤسسات مالية تتعامل بالدين والائتمان، إذ أن الوظيفة الأساسية للمصرف التجاري تتركز في الاستدانة والإقراض بالفائدة أو الربا عن طريق الأخذ والعطاء<sup>(٢)</sup>.

(١) عوف محمد الكفراوي، البنوك الإسلامية النقود والبنوك في النظام الإسلامي، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر ٢٠٠١، ص ٢٢.

(٢) محمد جاسم الشرع، المحاسبي في المنظمات المالية المصارف الإسلامية، الطبعة الأولى، إسرائ للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠٠٨، ص ٣.

أما المصارف الإسلامية فإنها لا تعمل بالربا مهما كانت صورة وأشكاله إيداعا وإقراضا وأخدا وعطاء، وهذه العلاقة المميزة بين المصارف الإسلامية وأصحاب الودائع لدية علاقة ليست قائمة علي أساس دائن ومدين بل هي علاقة مشاركة ومتاجرة تأخذ أشكال عدة من أهمها المضاربة والمشاركة أو المتاجرة أو المرابحة في عمليات البيع والشراء.

### أهم السمات التي تتميز بها المصارف الإسلامية هي:

- أ. الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية في جميع أعمالها المصرفية.
- ب. تستمد المصارف الإسلامية إطارها الفكري الاقتصادي من نظرية الاستحقاق إذ تقوم هذه النظرية علي أساس أن الله هو خالق هذا الكون وأن الملكية الموجودة في هذا الكون هي بيده فهو مالك الملك، أما الإنسان فهو مستخلف في هذه الأرض ومن ثم فإن ملكية الشر للمال ليست ملكية أصلية ولكنها مكتسبة بالاستخلاف وأن حيازتهم مرتبطة بشروط الاستخلاف<sup>(١)</sup>.
- ت. أن المصارف الإسلامية تبذل قصارى جهدها من أجل تعبئة أقصى قدر من الادخارات المكتتزة مستتدة بذلك إلي الشريعة الإسلامية والتي تحرم الاكتناز ومحاربتة هدف تأمين الانتفاع الاقتصادي من الموارد ويحقق عائد لأصحابها والمجتمع والاقتصاد ككل.
- ث. تعمل المصارف الإسلامية جاهدة في تقديم أقصى منافع للمجتمع من خلال قيامها بالأعمال والنشاطات والخدمات التي من شأنها إفادة العاملين معها والمساهمين فيها فضلا عن إفادة المجتمع من خلال تطبيق روح الشريعة الإسلامية وأهدافها السامية.
- ج. لا يعد الربح الهدف رئيسيا الوحيد إلي تسعى المصارف الإسلامية إلي تحقيقه من خلال الأنشطة التي تزاولها رغم أنه يبقو هدفا أساسيا لها بوضعها مؤسسات مالية مصرفية اقتصادية.

(١) حيدر يونس الموسوي، مرجع سبق ذكره، ص ٣٥.

## ٥. مصادر الأموال في المصارف الإسلامية:

تقوم المصارف الإسلامية على أساس المشاركة في الأرباح والخسائر لمصادر واستخدامات الأموال، ومصادر الأموال في المصارف الإسلامية تقسم على مصادر داخلية وأخري خارجية وهي:

### أ. المصادر الداخلية وتقسم إلي:

رأس المال المدفوع: يعد رأس المال المدفوع أهم الموارد الداخلية أو الذاتية للمصارف الإسلامية ويشكل جانبا أساسيا في جملة موارده ويشمل رأس المال المدفوع الأموال التي تجمع من مؤسسين المصرف عند بدء تكوينه وأي إضافات أو تخفيضات في المستقل<sup>(١)</sup>.

١. الاحتياطي العام: وذلك بأن يحدد النسبة الواجبة اقتطاعها من صافي الأرباح السنوية لترحل لاحتياطي العام، ويعد الاحتياطي العام من الموارد الداخلية أو الذاتية الواضحة لأهمية بالنسبة إلي موارد المصارف الإسلامية، والاحتياطي العام ينقسم إلي قسمين أساسين هما احتياطي قانوني ويكون ملزما بتكوينه بحكم القانون والثاني خاص يقوم المصرف بتكوينه اختياريا يهدف منه إلي دعم المركز المالي وزيادة ثقة العملاء بالمصرف ويطلق عادة علي رأس المال والاحتياطي تعبير الحسابات الرأسمالية<sup>(٢)</sup>.

٢. الأرباح المحتجزة أو المدورة: يحدد النظام الأساسي للمصرف الإسلامي واستنادا إلي ما يقرره مجلس إدارة المصرف في نهاية كل سنة مالية وبعد تصديق جمعيته العمومية وذلك بالموافقة علي مقدار الأرباح التي تحتجزها وتدور إلي الأعوام اللاحقة وبإمكان المصرف إضافتها إلي الاحتياطي العام أو تتخذ لزيادة رأس مال المصرف.

٣. المخصصات: وهي مبالغ يتم تكوينها خصما من حسابات الأرباح والخسائر أي بالتحميل علي تكاليف التشغيل (مصرفات

(١) حيدر يونس الموسوي، مرجع سبق ذكره، ص ٣٧-٣٨.

(٢) المرجع السابق، ص ٤٢-٤٣.

المصرف) بغض النظر عن نتيجة نشاط المصرف وذلك لمواجهة التزام مؤكد الوقوع مثل استهلاك أو تجديد النقص في قيمة الأصل.

ب. مصادر خارجية: وتتقسم بدورها إلى الأقسام الآتية:

١. الودائع تحت الطلب وتسمى أيضا بالحسابات الجارية أو حسابات الائتمان إذ تقوم المصارف الإسلامية بتقديم هذه الخدمة إلي عملائها من الأفراد والشركات دون تقييد هذه الودائع بأي قيد سواء عن السحب أو الإيداع وهي بدورها لا تشارك بأي نسبة من أرباح الاستثمار ولا تتحمل أي مخاطر وتتضمن أحكام الودائع تحت الطلب في البنوك الإسلامية الآتي:

أ. لا تستحق هذه الودائع أية أرباح ولا تتحمل أي خسائر.

ب. يتضمن البنك الإسلامي كامل قيمة الوديعة.

ت. يفوض المودع البنك بحرية التصرف بالوديعة مادام ضامنا لها.

ث. للمودع حق استخدام هذا الحساب الجاري في تسويقه التزاماته المادية.

ج. للمودع حرية سحب مبالغ أكبر من قيمة رصيد الوديعة.

٢. الودائع الادخارية: ويطلق عليها أحيانا حسابات الاستثمار المشترك إذ تقبل المصارف الإسلامية الودائع الادخارية النقدية من المودعين بنية استثمارها وتوقع معهم عقدا للمضاربة ويكون المصرف في هذه الحالة المرابي والمودعون هم أرباب المال.

٣. الودائع الاستثمارية أو حسابات الاستثمار المخصص: إذا تقبل المصارف الإسلامية الودائع النقدية لغايات الاستثمار في مشروع محدد أو استثمار لغرض معين، ويدفع بموجبة المصرف الإسلامي نقدا للمضاربة المستفيدة بحيث يكون المصرف هو المضارب والمودعون في حسابات الاستثمار المخصص هم أرباب المال ويقوم المصرف بتشغيل هذه الودائع الاستثمارية يجب الاتفاق وعلي ضمانتها أصحابها الذين يتحملون مخاطر الاستثمار التي قد تحدث خلال المدة الاستثمارية للمشروع.

٤. ودائع الدراسات المالية الإسلامية: انطلاقاً من مبدأ التعاون تبين المصارف الإسلامية تقدم عدد من المصارف الإسلامية التي لديها فائض في الأموال بإيداع تلك الأموال في المصارف الإسلامية التي تعاني من عجز في السيولة النقدية، ويكون في صورة ودائع استثمارية تأخذ عنها عائداً غير ثابت أو في صورة ودائع جارية لا تستحق عليها عائداً.

٥. شهادات الإيداع: تعد شهادات الإيداع أحدي مصادر الأموال متوسطة الأجل في المصارف الإسلامية ويتم إصدار تلك الشهادات بفئات مختلفة لتناسب مستويات دخول المودعين كافة، وتتأرجح مدة الشهادة بين (١ - ٣) سنوات وتستخدم أموال تلك الشهادات في تمويل مشروعات متداولة الأجل ويتم توزيع العوائد شهرياً تحت حساب التسوية النهائية أو يتم توزيع العائد في نهاية المدة<sup>(١)</sup>.

ومما سبق يستنتج الباحث بأن الموارد المالية للمصارف الإسلامية شبيه الموارد المالية في المصارف التجارية من حيث مصادرها الرئيسية ولكن الاختلاف في العوائد وأدوات الاستثمار وتحمل المخاط فالودع المستثمر في المصرف التقليدي يضمن له المصرف الوديعة مع الفوائد المستحقة في نهاية المدة ولكم المستثمر في المصارف الإسلامية يتوقع الربح أو الخسارة ولا يتضمن لة المصرف أصل الوديعة ولا عوائدها.

#### ٥. هيئات الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية:

ترجع أهمية وجود هيئات للرقابة الشرعية في البنوك والمصارف الإسلامية إلى وجود مقاصد ونصوص شرعية ينبغي أن تتم رعايتها في المعاملات المالية المختلفة، فالميز لهذه المؤسسات المالية عن نظيرتها في الاقتصاد هو مراعاتها المقاصد والنصوص، وينبغي أن توجد في كل مؤسسة مالية إسلامية هيئة شرعية توفر لها الكفاءة والاستقلالية علي نحو يمكنها من ممارسة التوجيه

(١) عبد الرحمن يسري أحمد، قضايا إسلامية معاصرة في النقود والبنوك والتمويل، دار الجامعات، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠١، ص ٢٥٦.

الملزم والرقابة السابقة واللاحقة لكل المعاملات وأثناء المعاملات وعلي نحو يؤمن السلامة الشرعية لها.

وتكون الرقابة الشرعية بوجه عام من هيئات الفتوى ومهامها إصدار الفتاوى الصادرة من هيئة الفتوى، وهيئة عليا بالبنك المركزي وتكون بمنزلة محكمة عليا لجميع هيئات الفتاوى في البنوك الإسلامية بالإضافة إلي مكاتب التحقيق الشرعي الخارجي<sup>(١)</sup>.

### تعريف هيئة الرقابة الشرعية:

عرفت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية هيئة الرقابة الشرعية بأنها جهاز مستقل من الفقهاء المختصين في فقه المعاملات، ويجوز أن يكون أحد الأعضاء من غير الفقهاء علي أن يكون في المختصين في مجال المؤسسات المالية الإسلامية وله إلمام بفقه المعاملات، ويعهد بهيئة الرقابة الشرعية توجيه نشاطات المؤسسة ومراقبتها والإشراف عليها للتأكد من التزامها بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وتكون فتواها وقراراتها بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وتكون فتواها وقراراتها ملزمة للمؤسسة.

### تكوين هيئة الرقابة الشرعية:

أكدت هيئة المحاسبة والمراجعة بالنسبة لتكوين هيئة الرقابة الشرعية واختبار أعضائها والاستغناء عن خدماتها علي أنه:

١. يجب أن تتكون هيئة الرقابة الشرعية من أعضاء لا يقل عددهم عن ثلاثة، ولهيئة الرقابة الشرعية الاستعانة بمختصين في إدارة الأعمال والاقتصاد أو القانون أو المحاسبة وغيرهم.
٢. يتم الاستغناء عن خدمات عضو هيئة الرقابة الشرعية بموجب توصية من مجلس الإدارة يعتمدها المساهمون في اجتماع الجمعية العمومية.

(١) نجاح عبد العليم عبد الوهاب أبو الفتوح، الاقتصاد الإسلامي النظام والنظرية، جامعة الأزهر، الأردن، ٢٠١١، ص ٣٨٠-٣٨١.

### مقررات بازل III وعلاقتها بالمصارف الإسلامية:

أهمية وجود معايير ناظمة لنسبة كفاية رأس المال في المصارف الإسلامية: إنَّ الأزمات المالية وما خلفته من إفلاس العديد من المصارف الكبيرة، دفع الجهات الرقابية إلى البحث عمّا يجب اتخاذه من إجراءات وتدابير وقائية بهدف حل المشكلة القائمة بكل ظروفها وملاساتها.

وقد ازداد اهتمام المصارف والجهات الرقابية بموضوع كفاية رأس المال لعدة أسباب:

١. طرَحَ نمو حجم الودائع في المصارف بشكل كبير، وتقلبات القيمة السوقية للاستثمار، والتغيرات في مكونات الأصول، أمام الجهات الرقابية المعنية تساؤلاً عن الكمية النقدية أو الرأسمالية التي يجب علي المصرف الاحتفاظ بها لتغطية مطلوباته في حال تعرض مركزه المالي لخطر الإفلاس أو التعثر.

٢. استخدام المصارف رؤوس أموالها في تمويل الحكومات بسقوف كبيرة، وبصورة تنافسية، كون التمويل الحكومي في ظنهم لا تشوبه أي مخاطر<sup>(١)</sup>.

وتبرز أهمية معيار كفاية رأس المال بما فحواه من قواعد تشريعية أمره ملزمة لقطاع المصارف بالتحوط من الأخطار التي قد تتعرض لها استثمارات المصرف قبل وقوعها من خلال الاحتفاظ برأس مال كاف لاستيعاب أي خسارة مستقبلية، وهذا هو الدور الوقائي للمعيار، وهذا أولى من ترك الاستثمارات المصرفية بلا معيار، ودون أي حساب للمخاطر؛ لأنه إذا وقعت الخسارة تفاقم الضرر، وعسر ترميمه، وقد جاء في القواعد الفقهية ما يؤيد هذا الدور، ويؤكد هذا التوجه، مثل قاعدة: (الدفع أسهل من الرفع شرعاً)<sup>(٢)</sup>، وقاعدة (الضرر يدفع بقدر الإمكان)، وقاعدة (الوقاية خير من

(١) محمد خزام، "العلاقة بين المصارف المركزية والبنوك الإسلامية"، حولية البركة، مجلة علمية متخصصة بفقهاء المعاملات والعمل المصرفي، العدد الثالث رمضان/ ١٤٢٢هـ - نوفمبر، ٢٠٠١م، ص ١١٥.

(٢) تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي، "الأشباه والنظائر"، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ - ١٩٩١م، (١/١٢٧).

العلاج<sup>(١)</sup>، وقاعدة (سد الذرائع) القاضية بضرورة التنبه للأخطار، ووضع الخطط اللازمة مسبقاً للحيلولة دونها.

ولكي يتسنى للمصارف الإسلامية البقاء والنجاح لا بد أن تتوافر ثقة الأفراد والمستثمرين في قدرة المصارف الإسلامية علي تحقيق أهدافهم من الاستثمار أو حفظ أموالهم لديها، ولا تأتي هذه الثقة في المقام الأول إلا من خلال احتفاظها برؤوس أموال مطمئن علي قدرة هذه المصارف علي التعامل مع النوازل والظروف المالية الصعبة، وإدارتها دون تأثير علي أصحاب الحقوق (الدائنة)، وإذا لم تتوافر هذه الثقة قد يحجم كثير منهم عن التعامل معها.

وتتضح أهمية احتفاظ المصارف الإسلامية بكمية نقدية كافية من رأسمالها من خلال استعراض النقاط الآتية:

• ضمان المصارف الإسلامية للخسائر الناشئة عن التعدي والتقصير والمعروفة بالمخاطر التشغيلية.

• قيام المصارف الإسلامية بخلط أموالها (الخاصة بالمساهمين) بأموال المودعين (أصحاب الحسابات الاستثمارية)، وبالتالي فهي تشارك في تحمل الخسارة بصفتها (رب مال)، مما يؤكد أهمية احتفاظها برأس مال قوي يستوعب خسائرها.

• إن مدة الوديعة الاستثمارية في المصارف الإسلامية والتي تصل في الغالب إلى سنة لا تتناسب مع المدد المحددة لصيغ التمويل والاستثمار متوسطة وطويلة الأجل، والتي يحتاج تسيلها إلى وقت ليس بالتقصير، ولذلك لا بد من وجود نسبة كافية من الأموال الذاتية للمصرف لتغطية السحوبات الطارئة والعادية.

• لا يُتاح للمصارف الإسلامية اللجوء للمصرف المركزي أو المصارف التقليدية للاستفادة من تسهيلات القائمة علي الفائدة لمعالجة أزمة السيولة لديها، بالإضافة إلى أن عدم وجود سوق مصرفية إسلامية

(١) د. محمد مصطفى الزحيلي، "القواعد الفقهية وتطبيقاتها في المذاهب الأربعة"، دار الفكر - دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م، (٢٠٨/١).

نشطة، تتعاون مع بعضها في مثل هذه الظروف الملحة، يجعل الحاجة كبيرة إلى الاحتفاظ برأس مال كبير<sup>(١)</sup>.

• الاعتراف بكيان المصرف الإسلامي في السوق الدولية.

يتمثل دور هيئة الرقابة الشرعية الخاصة بالمصرف الإسلامي في النقاط الآتية:

١. التأكد من تقيّد المصرف وسياساته الداخلية بالأنظمة والتعليمات والمعايير الصادرة عن الجهات الرقابية فيما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية، خاصة المعايير المتعلقة برأس المال والمحددة كفايته بنسبة معينة تعكس ملاءة المركز المالي للمصرف، وتدعم استقراره، وتحقق الحماية الكافية لموجوداته.

٢. مراجعة القوانين واللوائح الصادرة عن الجهات الرقابية، وإبداء الرأي الشرعي بشأنها، واقتراح البدائل الشرعية المناسبة في حال وجود معارضة بينها وبين قواعد الالتزام الشرعي، واتخاذ الإجراءات الهادفة لحل مشكلة إجبار المصرف المركزي للمصارف الإسلامية بالتقيّد بمعيار الكفاية الدولي المطبق علي المصارف التقليدية علي الرغم من وجود بديل إسلامي ومعترف به دولياً، ومن هنا فإنّ مهمة هيئة الرقابة الشرعية في حدود إمكانياتها تنصب في التوفيق بين متطلبات المعايير الإسلامية وما ينفذه المصرف رغماً عنه بناءً علي تعليمات البنك المركزي.

### كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية:

قبل الحديث عن كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية والمعايير الصادرة بخصوصها، لا بدّ من إلقاء الضوء علي بعض الأمور ذات العلاقة بكفاية رأس المال في الجدول الآتي:

(١) د. أحمد محي الدين أحمد، "علاقة البنك المركزي بالنسبة للمصرف الإسلامي"، المؤتمر الاقتصادي الأول المنعقد باسم حلقة النقاش الأولى لاستكمال تطبيق أحكام الشرعية في المجال الاقتصادي، ١٤-١٦ شعبان/ ١٤١٣هـ الموافق ٦-٨/٢/١٩٩٣م، الديوان الأميري- اللجنة العليا لاستكمال تطبيق أحكام الشريعة، الكويت، (ص ٢٠).

يوضع قائمة المركز المالي للبنوك الإسلامية مقارنةً بالبنوك التقليدية<sup>(١)</sup>:

البنوك التقليدية	البنوك الإسلامية
الأصول	الأصول
النقد والنقد المعادل	النقد والنقد المعادل
استثمارات في أوراق مالية	استثمارات في أوراق مالية
قروض وسلف	ذمم البيوع
	أصول مؤجرة
	استثمارات في العقارات
	مشاركات ومضاربات
	مخزون بضائع
استثمارات في شركات تابعة	استثمارات في شركات تابعة
أصول ثابتة	أصول ثابتة
أصول أخرى	أصول أخرى
الالتزامات	الالتزامات
حسابات جارية	حسابات جارية
التزامات أخرى	التزامات أخرى
ودائع	حقوق أصحاب حسابات الاستثمار (RSIA)
	حسابات استثمار مطلقة (URIA)
	احتياطي معدل الأرباح (PER)
	احتياطي مخاطر الاستثمار (IRR)
حقوق الملكية	حقوق الملكية
<b>حسابات الاستثمار المقيدة (Restricted PSIA) خارج الميزانية ( - Off (balance sheet)</b>	

(١) د. حسين سعيد، د. علي أبو العز، المؤتمر الدولي الأول للمالية الإسلامية، الجامعة الأردنية، كلية الشريعة، ٢٠١٤.

تختلف المصارف الإسلامية اختلافاً شبه كلي عن المصارف التقليدية في طبيعة أنشطتها واستخداماتها للموارد وفي البنية الهيكلية لتلك الاستخدامات فالموارد المالية التي يتلقاها المصرف الإسلامي من المودعين علي أساس المضاربة بصفته مضارباً، يتحمل المودع (صاحب المال) أي خسارة لاحقة بها ما لم يثبت تعدي المضارب أو تقصيره، ولا يغرم المصرف (المضارب) شرعاً أي جزء من الخسارة باتفاق فقهاء المذاهب الأربعة<sup>(١)</sup>.

ولهذا ينبغي أن يكون معدل الكفاية في المصارف الإسلامية أقل من معدله في المصارف التقليدية؛ لأنّ المصرف التقليدي يجب عليه دفع الفائدة، ولا يملك خياراً في عدم إعطائها، بينما بإمكان المصرف الإسلامي تحميل الخسارة أو بعضها علي أرباح الاستثمار - إن وُجدت - أو علي رأس مال أصحاب الحسابات الاستثمارية في حال عدم كفاية الأرباح لتعويض الضرر<sup>(٢)</sup>. أمّا إذا كان المصرف يستخدم أمواله الذاتية و/أو أموال الحسابات الجارية و/أو الأرصدة غير المشغلة من الحسابات الاستثمارية في الصيغ التمويلية الأقل خطراً مثل عقود المداينات؛ كالمراوحة للأمر بالشراء والسلم والاستصناع، والإجارة المنتهية بالتمليك، فإنّ حاجته إلى رأس مال كبير أقل نسبياً مما لو كانت الصيغ المستخدمة في المصرف مضاربة ومشاركة لانطوائهما علي نسبة مخاطر مرتفعة.

إنّ طبيعة الموارد المالية واستخداماتها في المصارف الإسلامية مختلفة عن موارد المصارف التقليدية واستخداماتها، وتظهر نقاط الاختلاف بجلاء لدى الاطلاع علي العناصر المكونة للقوائم المالية (الميزانية وقائمة الدخل) لكل منهما، وإنّ معيار بازل لم يأخذ بالاعتبار البنية الشرعية لأهم ودائع المصارف الإسلامية المعروفة بـ (حسابات الاستثمار)، فإنّ هذا النوع من الحسابات لا يُدرج ضمن بنود رأس مال المصرف، كما لا يُدرج ضمن بند المطلوبات بالمعنى المتعارف عليه في المصارف التقليدية، ويتم إدراجها في فقرة مستقلة بين الموجودات والمطلوبات تعرف بـ (حقوق أصحاب حسابات الاستثمار)، والسبب

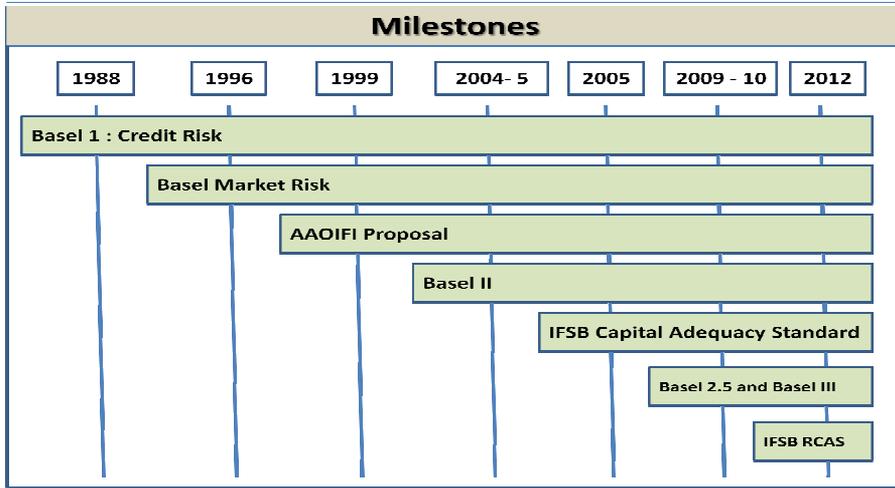
(١) الموسوعة الفقهية الكويتية، مرجع سابق، (٦٤/٣٨).

(٢) د. ماهر الشيخ، مرجع سابق، (ص ٢٢).

في ذلك أنه ليس للمصرف أن يستخدم هذه الحسابات استخداماً ذاتياً يعود بالمنفعة المالية عليه وحده؛ لأنها ليست مملوكة له، وإنما هي محفوظة لديه بغرض استثمارها في الأوجه المدرة للدخل كما أنه في حال تعثر الاستثمارات وظهور الخسائر، لا يغرم رأس مال المصرف منها شيئاً؛ لأنه إذا غرّمناه إياها خالفنا مبدأً أساسياً من مبادئ الاستثمار بالمضاربة وهو عدم تضمين المصرف (المضارب) الخسارة. ومن هذا المنطلق تتحدّد إشكالية المعيار الصادر عن لجنة بازل في تحديد رأس المال الذي يتحمل المخاطر (بسط النسبة)، وفي تحديد الموجودات المرجحة بالمخاطر (مقام النسبة)؛ كون المعيار لا يفرق بين وديعة استثمارية مقدّمة علي أساس المشاركة في الربح وتحمل الخسارة (المضاربة) ووديعة جارية مقدّمة علي أساس القرض بفائدة.

إطار كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية<sup>(1)</sup>: ويمكن توضيح إطار رأس المال للبنوك الإسلامية من خلال الشكل الآتي:

### إطار كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية



المصدر: د. حسين سعيد، د. علي أبو العز، المؤتمر الدولي الأول للمالية الإسلامية، الجامعة الأردنية، كلية الشريعة، ٢٠١٤.

(1) Jaseem Ahmed (Secretary General of IFSB) ،Assessing the Regulatory Impact with respect to the current Islamic banking business model ،presented at GIFF ، Kuala Lumpur 18 Sep 2012 .

## المعايير والإرشادات ذات العلاقة بكفاية رأس المال الصادرة عن المؤسسات الراعية للعمل المصرفي الإسلامي<sup>(١)</sup>:

١. بعد صدور معيار كفاية رأس المال حسب بازل I، قامت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) بإصدار بيان عن الغرض من نسبة كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية وكيفية حسابها في شهر مارس ١٩٩٩ (قبل تأسيس مجلس الخدمات الإسلامية (IFSB) ضمن معيار بازل I.

٢. صدور المعيار رقم (٢) عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) "كفاية رأس المال للمؤسسات التي تقدم الخدمات المالية الإسلامية" في ديسمبر ٢٠٠٥.

٣. صدور "إرشادات الاعتراف بالتصنيفات للأدوات المالية المتفقة مع أحكام الشريعة الإسلامية الصادرة عن مؤسسات تصنيف ائتماني خارجية" عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) في مارس ٢٠٠٨.

٤. صدور المعيار رقم (٧) عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) "متطلبات كفاية رأس المال للصكوك والتصكيك والاستثمارات العقارية" في يناير ٢٠٠٩.

٥. صدور إرشادات إدارة المخاطر ومعيار كفاية رأس المال "معاملات المربحة في السلع" عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) في ديسمبر ٢٠١٠.

٦. صدور "إرشادات ممارسات دعم دفع الأرباح لأصحاب حسابات الاستثمار" عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) في ديسمبر ٢٠١٠.

٧. صدور "إرشادات تحديد عامل ألفا في نسبة كفاية رأس المال للمؤسسات المالية الإسلامية التي تقدم خدمات مالية إسلامية" عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) في مارس ٢٠١١.

(١) مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB 15) مرجع سابق، ص ١ - ٢، أبو محميد، موسى، مخاطر صيغ التمويل الإسلامي وعلاقتها بمعيار كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية من خلال معيار بازل II، رسالة دكتوراه غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان - الأردن، ٢٠٠٨، ص ٥٦.

٨. صدور المعيار رقم (١٥) عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) "المعيار المعدل لكفاية رأس المال للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية" في ديسمبر ٢٠١٣.

معيار كفاية رأس المال الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة AAOIFI للمؤسسات المالية ضمن معيار بازل ١:

أثبتت لجنة بازل كفاءتها في تحليل المصارف التجارية التقليدية لكنها ليست بذات الكفاءة المؤهلة لها لتحليل الموجودات المالية الإسلامية؛ فهذه الموجودات تختلف عن تلك سواء في المبادئ العامة أو في خصائص بعض الأدوات المالية، فمثلاً المخاطر التجارية المنقولة لا يتم التعامل معها كالمخاطر التشغيلية، ويتم تحميلها كقاعدة عامة أساسية على حساب حقوق أصحاب حسابات الاستثمار، وللمصرف تحويل جميع هذه المخاطر أو بعضها للمساهمين.

وهناك بعض الأسباب تتطلب ضرورة صياغة معيار خاص بكفاية رأس مال المصارف الإسلامية، نذكر منها:

١. التزام المصارف الإسلامية في جميع معاملاتها وعملياتها بأحكام الشريعة.

٢. اختلاف وظائف المصارف في جوهر معاملاتها اختلافاً جذرياً عن المصارف التقليدية.

٣. اختلاف علاقة المتعاملين مع المصارف الإسلامية عنها في المصارف التقليدية.

٤. اختلاف طبيعة موجودات المصارف الإسلامية ومطلوباتها عن المصارف التقليدية.

اتبعت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية تقريباً نفس أسس احتساب كفاية رأس المال الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية تحت ما يعرف ببازل ١، من حيث:

١. تقسيم رأس المال التنظيمي إلى شريحتين (الأولى: رأس المال المدفوع والاحتياطيات، والثانية: احتياطي معدل الأرباح واحتياطي مخاطر الاستثمار واحتياطي إعادة تقويم الأصول).

٢. ترجيح الموجودات بأوزان مخاطر (ائتمانية، سوقية).

٣. وضع حد أدنى لنسبة كفاية رأس المال.

أخذ المعيار الإسلامي الصادر عن الأيوبي في بعين الاعتبار ما يلي:

١. فصل الموجودات الممولة من أموال البنك الذاتية والأموال المضمونة عن الموجودات الممولة من حسابات الاستثمار .

٢. إدخال احتياطي معدل الأرباح واحتياطي مخاطر الاستثمار ضمن الشريحة الثانية لرأس المال التنظيمي (وهذان الاحتياطيان غير موجودين في البنوك التقليدية).

وعليه تكون نسبة كفاية رأس المال حسب المعيار الإسلامي الصادر عن

الأيوبي =  $\frac{\text{رأس المال التنظيمي (R. C)}}{\text{الموجودات المرجحة بالمخاطر الممولة من أموال البنك الذاتية والمطلوبات} + 50\% \text{ من الموجودات المرجحة بالمخاطر الممولة من حسابات الاستثمار}}$

معيار كفاية رأس المال الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة AAOIFI

للمؤسسات المالية ضمن معيار بازل II:

١. تم الاعتماد علي ما ورد في معيار بازل II عند صياغة المعيار الإسلامي المذكور، وذلك فيما يتعلق بشرائح رأس المال التنظيمي، ومخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية.

٢. تتشأ مخاطر الائتمان في التمويل الإسلامي من الذمم المدينة لعقود المرابحة ومخاطر الأطراف المتعامل معها في عقود السلم والذمم المدينة والأطراف المتعامل معها في عقود الإصناع ومدفوعات الإجارة في عقود الإجارة، والصكوك المحتفظ بها في السجل المصرفي (لغير المتاجرة).

٣. في كل مرحلة من مراحل الأدوات المالية الإسلامية التي تقوم علي الموجودات (المرابحة، السلم، الإصناع، الإجارة التي تقوم علي بيع

منافع الموجودات)، أو تقوم علي المشاركة في الربح / الخسارة (المشاركة، المضاربة) أو علي الصكوك (الأدوات المالية) والمحافظ والصناديق الاستثمارية التي تقوم علي الموجودات المذكورة تتعرض المصارف الإسلامية لأنواع مختلفة من المخاطر، مثل<sup>٢</sup>:

أ. بيع المرابحة:

مخاطر سوق	مخاطر ائتمانية	
✓	×	شراء الأصول لإعادة بيعها
×	✓	بيع الأصول للمتعاملين

ب. بيع السلم:

مخاطر سوق	مخاطر ائتمانية	
×	✓	دفع رأس مال السلم للبائع
✓	×	استلام السلعة (محل العقد) من البائع

٤. وفقاً للطريقة المعيارية في قياس مخاطر الائتمان يتم ترجيح الأصول بأوزان مخاطر وفقاً لنوع التسهيل والتقييم الائتماني للعميل من قبل مؤسسات تقييم خارجية، وتُعطى أوزان المخاطر من (صفر٪ - ١٥٠٪).
٥. استخدام هامش الجدية، العربون، كفالة الطرف الثالث، رهن الموجودات والموجودات المؤجرة باعتبارهما مخففان لمخاطر الائتمان<sup>(١)</sup>.
٦. تشمل مخاطر السوق، مخاطر مراكز الاستثمار في رؤوس الأموال في سجل المتاجرة ومخاطر السوق علي مراكز المتاجرة في الصكوك، ومخاطر صرف العملات الأجنبية، ومخاطر السلع والمخزون السلعي.
٧. تم استخدام تعريف المخاطر التشغيلية وطرق قياسها في المعيار حسبما وردت في معيار بازل II، مع إضافة مخاطر عدم الالتزام بالأحكام الشرعية للمخاطر التشغيلية في البنوك الإسلامية.
٨. تم إدخال تعديل في مقام نسبة كفاية رأس المال يقوم علي أن حسابات الاستثمار المشاركة في الربح / الخسارة غير مضمونة من قبل البنك،

(١) مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB2)، مرجع سابق، ص ١٢ - ١٤.

وأي خسارة قد تنتج عن الاستثمارات الممولة منها ينبغي أن يتحملها أصحاب حسابات الاستثمار.

وبالتالي فإن الموجودات الممولة من حسابات الاستثمار على أساس المشاركة في الربح / الخسارة تتحمل المخاطر التجارية، وعليه لا يترتب عليها متطلبات رأس مال تنظيمي خاص بالبنك (أي أن الأصل أن تستبعد الموجودات الممولة من حسابات الاستثمار من مقام النسبة لقاء المخاطر التجارية).

ولكن كون البنك يمكن له نتيجة الضغوط التجارية (التنافسية) أو المتطلبات الرقابية أو إستراتيجية الإدارة باستخدام أساليب داعمة للأرباح، فإن جزء من المخاطر الناتجة عن إدارة حسابات الاستثمار يتم تحويلها لرأس مال البنك، وهذا ما يسمى بالمخاطر التجارية المنقولة (مخاطر الإزاحة التجارية)<sup>(١)</sup>.

وبدلاً من استبعاد كل الموجودات الممولة من حسابات الاستثمار من مقام النسبة فإن حصة من الموجودات الممولة من حسابات الاستثمار يجب أن تدرج في مقام النسبة لتمثل المخاطر التجارية المنقولة ويُرْمز لهذا الجزء بـ (ألفا)<sup>(٢)</sup>، حيث إن المخاطر التجارية المنقولة هي المخاطر الإضافية التي يمكن أن يتحملها مساهمو البنك من أجل تحسين الأرباح المدفوعة لأصحاب حسابات الاستثمار في مقابل التغيرات في عوائد الموجودات الممولة من حساباتهم، ويمكن أن يكون عامل (ألفا) بين الصفر والواحد اعتماداً على مستوى المخاطر التجارية المنقولة وآليات تخفيض المخاطر (احتياطي معدل الأرباح) المتوافر لتقليل المخاطر التجارية المنقولة<sup>(٣)</sup>.

(١) مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB15)، مرجع سابق، ص ١١٠ - ١١٢.

(٢) مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB15)، مرجع سابق، ص ١١٣، عامل ألفا هو نسبة المخاطر الفعلية التي يتم تحويلها إلى المساهمين.

(٣) مجلس الخدمات المالية الإسلامية، الإرشادات المتعلقة بمعيار كفاية رأس المال: تحديد عامل ألفا في نسبة كفاية رأس المال، مارس، ٢٠١١، ص ٢١.

ومن ممارسات دعم الأرباح تعديل حصة المضارب (البنك)، والتبرع من أرباح المساهمين واحتياطي معدل الأرباح واحتياطي مخاطر الاستثمار<sup>(١)</sup>

٩. احتساب القيمة المرجحة بالمخاطر للبنود خارج الميزانية بضرب القيمة الاسمية للبند بمعامل ائتماني خاص بها ومن ثم ضرب الناتج بوزن مخاطر ترجيحي مناسب للبند داخل الميزانية وحسب نوع المطالبة.

١٠. إعطاء وزن مخاطر من (٣٠٠ - ٤٠٠٪) للمبلغ المساهم به في المشروع التجاري (مشاركة، مضاربة) غير الموجودة في البنوك التقليدية باستخدام الطريقة البسيطة، ويمكن استخدام طريقة التصنيف الرقابية بمنح أوزان مخاطر ٩٠٪ - ٢٧٠٪<sup>(٢)</sup>، ولا شك بأن أوزان مخاطر هذه التمويلات بالمشاركة والمضاربة مرتفعة إذا ما تم مقارنتها بأوزان المخاطر الواردة بشكل عام في بازل II (من صفر٪ - ١٥٠٪). وهذا سيؤدي إلى إحجام البنوك الإسلامية من الدخول في مثل هذه المنتجات، والاقتصار على صيغ المدائيات والإجارة ذات أوزان المخاطر الأقل.

١١. تم التعامل مع الصكوك علي غرار ما ورد في معيار كفاية رأس المال حسب بازل II للسندات، وذلك من حيث المخاطر العامة والمخاطر الخاصة بالصكوك المشمولة في سجل التداول (Trading Book) الخاضعة لمخاطر سعر العائد وكذلك وزن المخاطر للمصدر والمدة المتبقية في الاستحقاق<sup>(٣)</sup>.

١٢. احتساب وزن مخاطر ١٨٧، ٥٪ للاستثمارات العقارية<sup>(٤)</sup>، وهذا الوزن مرتفع نوعاً ما علي الرغم من حاجة البنوك الإسلامية للاستثمار في العقارات، وفي ظل عدم وجود أدوات مالية قصيرة / متوسطة / طويلة الأجل يمكن لها الاستثمار فيها علي غرار ما هو متاح للبنوك التقليدية.

(١) مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB15)، مرجع سابق، ص ١١٣ - ١١٤.

(٢) مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB2)، مرجع سابق، ص ٧٠.

(٣) مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB2)، مرجع سابق، ص ٢٣ - ٢٤.

(٤). البنك المركزي الأردني، تعليمات كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية رقم (٢٠١٠/٥٠)، ٢٠١٠، ص ٢٣.

وفي ضوء ما سبق، تكون نسبة كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية حسب المعيار الإسلامي (IFSB 2) =

### رأس المال التنظيمي (R. C)

الموجودات المرجحة بالمخاطر (مخاطر ائتمان + مخاطر سوق) + مخاطر تشغيل

يُطرح  $\alpha - 1$  (الموجودات المرجحة بالمخاطر الممولة من حسابات الاستثمار " مخاطر ائتمان + مخاطر السوق ")

يُطرح  $\alpha$  (الموجودات المرجحة بالمخاطر الممولة من احتياطي معدل الأرباح واحتياطي مخاطر الاستثمار " مخاطر ائتمان + مخاطر السوق ")

### انعكاسات مقررات اتفاقية بازل III علي النظام المصرفي الإسلامي:

إن مشكلة المصارف الإسلامية مع معايير «بازل III» لا تتعلق بالأخطار لأن هذه المصارف لا تتعامل كمصارف التقليدية ولا تباع ما لا تملك لأن الشريعة لا تسمح لها بذلك، قد تمكن المشكلة في إدارة السيولة التي توصي بها معايير بازل الجديدة التي قد تتلاءم مع المصارف التقليدية أكثر، فالمصارف الإسلامية تملك أصولاً سائلة يمكن أن تغطي بها النسبة المطلوبة كالمصارف الإسلامية مثلاً، لكن بشرط أن تلقى الاعتراف من لجنة بازل لطبيعة هذه الأصول المختلفة، وسنتناول في هذا العنصر أهم انعكاسات مقررات بازل III علي النظام المصرفي الإسلامي والتي نوجزها في النقاط التالية:

١. إن متطلبات مقررات بازل III ستدفع البنوك الإسلامية إلى بذل جهود إضافية للالتزام بها، ومنه تحسين الجوانب الفنية وتعزيز ثقافة إدارة المخاطر بها.

٢. تؤمن لها حماية أفضل من الخسائر أو أية تأثيرات سلبية لنقص السيولة.

٣. تمكنها من تعزيز قدراتها التنافسية.

٤. تعطيلها حرية أكبر في تحديد المخاطر المتنوعة التي تواجهها.

٥. إن مقترحات بازل III حول الإشراف علي البنوك يمكن أن تقوي من وضع الميزانيات العمومية للبنوك الإسلامية، وأن تشعل أيضاً فتيل

تغيرات أساسية في نماذج أعمالها وتسعير منتجاتها - وهذا حسب وكالة ستاندارد آند بورز<sup>(١)</sup>.

٦. إن بعض الافتراضات في «بازل III» يمكن أن تعوق بصورة حادة من سوق القروض بين البنوك الإسلامية حيث يمكن أن يؤدي ذلك إلى مزيد من التحديات فيما يتعلق بإدارة السيولة في البنوك الإسلامية، في وقت يتسم بالافتقار إلى فئات الموجودات السائلة وذات المخاطر المتدنية التي يمكن استخدامها من قبل هذه البنوك بهدف إدارة السيولة فيها - وهذا حسب وكالة ستاندارد آند بورز - .

٧. انخفاض ربحية البنوك الإسلامية لاحتجاز نسب متزايدة منها للاحتياطات لاستخدامها في مواجهة الأزمات.

٨. ستزيد مقررات بازل III من السيولة غير الموظفة لدي البنوك الإسلامية، مما يؤثر سلبا على نشاطها وربحياتها.

٩. يمكن لإطار بازل III أن يكون له أثر كبير في المتطلبات الرأسمالية للبنوك الاستثمارية الإسلامية، والتي بالنسبة إليها أصلاً تشكل مخاطر الأطراف التعاقدية المقابلة أكثر من ٢٠ في المائة من إجمالي الموجودات النظامية الموزونة بحسب المخاطر.

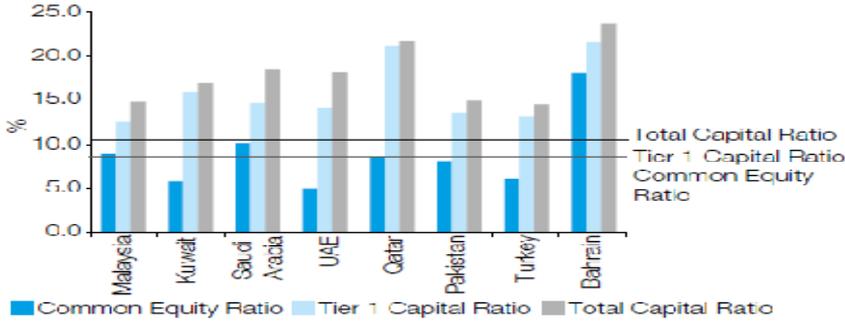
١٠. ستساهم مقررات لجنة بازل ٣ في تحسين الشفافية وكفاية رأس المال في البنوك الإسلامية.

١١. إن البنوك الإسلامية ستستفيد كثيرا من هذه الإجراءات الاحترازية الجديدة لأنها أثبتت أنها يمكن أن تطبقها بكل سهولة، وأن هذه الإجراءات لا تعيق تماما أي وجه من أوجه التعامل البنكي الإسلامي نظرا لأنها تمتلك فائض سيولة مرتفعة والشكل رقم (٥٠) يوضح ذلك، فبالنسبة لمتطلبات السيولة فقد قال محافظ البنك الوطني الماليزيا في مقابلة له مع مجلة الصادرة في نوفمبر ٢٠١١، أن أغلبية المصارف الإسلامية في ماليزيا تحتفظ بمستويات رأس مال أعلى بكثير من الحد الأدنى للتنظيمات الجديدة لبازل III وبالنسبة لنسبة تغطية السيولة فمفهومها مشابه لإطار السيولة المعتمدة من قبل البنوك الإسلامية

(١) محمد بن بوزيان، بن حدو فواد، عبد الحق بن عمر، مرجع سابق.

الماليزية<sup>(١)</sup>، أضيف إلى ذلك أن النمو السريع لسوق الصكوك وتوفر أدوات أخرى لتوفير السيولة، يمكن البنوك الإسلامية من الوفاء بهذه النسبة<sup>(٢)</sup>، أما بالنسبة لنسبة صافي التمويل المستقر فيتوقع عادل حرزي رئيس إدارة رأس مال أن نسبة السيولة علي المدى البعيد لتتقيد المصارف الإسلامية وذلك لأنه بشكل عام أكثر من ٥٠% من ودائع المصارف الإسلامية ذات آجال استحقاق أقل من سنة واحدة، وبالتالي فتأثير مقررات لجنة بازل III سيكون أقل تأثيرا بالنسبة للبنوك الإسلامية مقارنة بالبنوك التقليدية<sup>(٣)</sup>، كما أن البنوك الإسلامية تصبح أكثر تنافسية في محيط يفرض التعامل بكل شفافية ولكن يحذر أكبر مقارنة بين نسبة رأس مال لعينة من البنوك الإسلامية في بعض الدول

#### المستويات المطلوبة في بازل ٣ في نهاية ٢٠١١



١٢. من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن غالبية المصارف الإسلامية بالفعل تحتفظ بمستويات رأس مال أعلى بكثير من الحد الأدنى للمتطلبات مقررات بازل III.

١٣. وفي المقابل يرى بعض المحللين عدم تلاؤم إدارة السيولة للبنوك الإسلامية مع المعايير التي توصي بها لجنة بازل III، والتي قد تتلاءم مع العمل المصرفي التقليدي أكثر، فبالنسبة للوفاء بمتطلبات

- (1) Adel HARZI ،The impact of Basel III on Islamic banks: A theoretical study and comparison with conventional banks ،Paper presented first time at the research chair "ethics and financial norms"
- (2) GLOBAL ISLAMIC FINANCE INDUSTRY ،Islamic Financial System and Financial Stability ،GIFF 2012 ،p37 .
- (3) Adel HARZI ،opcit ،p p14-15 .

السيولة-النسب الجديدة - فإن المؤسسات المالية الإسلامية ونظر  
المحدودة استثماراتها قصيرة الأجل<sup>(1)</sup>، أضاف إلى ذلك عدم وجود  
سوق مالية إسلامية متقدمة سيؤثر علي قدرتها بالوفاء بهذه  
المتطلبات، وبكل وضوح فإن النسبتين ليستا مصممتان للبنوك  
الإسلامية بل للبنوك التقليدية، فمقررات اتفاقية بازل III لم تأخذ في  
عين الاعتبار خصوصية الصناعة المصرفية الإسلامية عند اعتمادها  
لهاتين النسبتين، فبالنسبة لنسبة تغطية السيولة والمخصصة للمدى  
القصير، فالبنوك الإسلامية تفتقد إلى أدوات مالية قصيرة الأجل  
تتوافق مع الشريعة الإسلامية للوفاء بهذه النسبة، أما بالنسبة لنسبة  
صافي التمويل المستقر والمخصصة للمدى المتوسط والطويل فلا تتوفر  
البنوك الإسلامية علي مطلوبات طويلة الأجل يمكن سحبها في  
الأجل القصير.

١٤. عدم اعتراف لجنة بازل لطبيعة الأصول المختلفة كالصكوك  
الإسلامية<sup>(٢)</sup>.

١٥. إذا ما قارنا تأثيرات مقررات بازل III بين البنوك الإسلامية والتقليدية  
بالنسبة للوفاء بمتطلبات السيولة - النسبتين - فإننا نجد أن هناك  
تشويه كبير للمنافسة نظرا لعدم وجود سيولة قصيرة الأجل في  
أدوات التمويل الإسلامي وفي المقابل أن البنوك التقليدية ليست لديها  
أية قيود في الحصول علي السيولة قصيرة الأجل<sup>(٣)</sup>.

١٦. أن مقررات لجنة بازل لم تأخذ في الاعتبار طبيعة المصارف  
الإسلامية، حيث يجب علي المصارف الإسلامية أن تلتزم بنسبة  
كفاية رأس المال وهي ١٠.٥% حتى تتمكن من الدخول للأسواق  
المالية العالمية.

(1) GLOBAL ISLAMIC FINANCE INDUSTRY ،opcit ،p37 .

(٢) محمد بن بو زيان، بن حدو فواد، عبد الحق بن عمر، مرجع سابق.

(3) Adel HARZI ،op cit ،p14 .